



تونس في 22 أبريل 2025

الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

منشور عدد 10

من رئيسة الحكومة

إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء الهيئات والولايات

الموضوع: حول إعداد مخطط التنمية 2030-2026.

يمثل مخطط التنمية 2030-2026 مرحلة حاسمة في مسيرة دفع التنمية بالبلاد وإنجاح مسار "البناء والتشييد" الذي يبقى هدفه الأسمى الاستجابة لتطلعات الشعب التونسي وتعزيز مقومات السيادة الوطنية من خلال مقاربات وتصورات تفتح للجميع آفاقا أرحب وفق الخيارات المضمنة بدستور الجمهورية التونسية. ويتم العمل من خلال إعداد مخطط التنمية 2030-2026 على تجسيم وتعزيز المبادئ والمقاصد الدستورية وخاصة منها:

- حقّ المواطن في الاختيار الحرّ وفي التوزيع العادل للثروات الوطنية.
- التعويل على الذات.
- الدور الاجتماعي للدولة.
- ضمان التوازن بين الجهات والأقاليم.
- تكافؤ الفرص بين الفئات والجهات.
- العدالة الاجتماعية.
- التنمية العادلة والشاملة.

ويعتمد إعداد مخطط التنمية 2030-2026 على النصوص التالية:

- الدستور.
- القانون الأساسي عدد 4 لسنة 2025 المؤرخ في 12 مارس 2025 المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم.
- المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

- الأمر عدد 589 لسنة 2023 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023 المتعلق بتحديد تراب أقاليم الجمهورية التونسية والولايات الراجعة بالنظر لكل إقليم.
- الأمر عدد 177 لسنة 2025 المؤرخ في 4 أبريل 2025 المتعلق بتنظيم أعمال المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وطرق سيرها.

مع إعطاء دور محوري لممثلي الشعب على المستوى المحلي والجهوي والأقاليم من خلال تولي المجالس المنتخبة التداول تصاعديا في مقترحات البرامج والمشاريع وتحديد أولويات التنمية على أن تعمل السلط العمومية على توفير المرافقة الضرورية لها.

وبغرض التعمق في ضبط مقترحات مشاريع مخططات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية وإثرائها وتأمين تناسقها تضع وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتنسيق مع كل الوزارات والهيئات المهنية المراجع والوثائق والإحصائيات المتاحة على ذمة المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، وخاصة منها:

- الاستشارات الوطنية القطاعية (على غرار الاستشارة الوطنية لإصلاح نظام التربية والتعليم والاستشارة حول الخدمات العمومية).
- الاستراتيجيات القطاعية (على غرار استراتيجية الصناعة والتجديد 2035 واستراتيجية المياه 2050 واستراتيجية الرقمنة واستراتيجية الطاقات المتجددة واستراتيجية التشغيل والمخطط الإستراتيجي التربوي والإستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية).
- الاستراتيجيات المتصلة بمجالات جغرافية محدّدة (على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي ولعديد البلديات والمدن).
- الأمثلة التوجيهية للهيئة الترابية.
- البحوث والتقارير والدراسات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.
- الإحصائيات الديمغرافية (المتمثلة في التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 والاقتصادية والاجتماعية).

1. الإطار العام لمخطط التنمية 2026-2030

1.1 التحوّلات والتغيّرات الكبرى

يتزامن الانطلاق في إعداد مخطط التنمية 2026-2030 مع جملة من التحوّلات والتغيّرات الكبرى على المستويين الوطني والدولي والتي ستكون لها تداعيات متشابكة تستدعي معالجة جذرية وشاملة وتفرض تكييف الخيارات المعتمدة للتعامل معها.

حيث يتسم الوضع الدولي بتحوّلات جيوسياسية عميقة بالتوازي مع اشتداد المنافسة التجارية والسياسات الحمائية وتواتر الصدمات الاقتصادية التي من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على

الاستقرار المالي العالمي فضلاً عن نقص مصادر التمويل التقليدية للتنمية. كما تتميز هذه التحوّلات بتسارع نسق تطوّر التكنولوجيات الحديثة وتوسّع استعمالات الذكاء الاصطناعي مع تحدّيات مناخية وإيكولوجية.

وعلى المستوى الوطني، تستدعي التغيرات الكبرى المتوقعة خاصّة رفع مستوى النموّ الاقتصادي وتطوير هيكلية الاقتصاد وتحسين تنافسيته وتطوير الخدمات العمومية وتعزيز السياسات الاجتماعية والتنمية البشرية لمسايرة التغيرات الاجتماعية والديموغرافية فضلاً عن إحكام إدارة الموارد الطبيعية ومعالجة الإشكاليات البيئية.

2.1 الرهانات الإستراتيجية

يستدعي تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية توفير مقومات العيش الكريم وتحقيق العدالة والإنصاف لكل فئات المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة بالجهات والتأقلم السريع مع التحوّلات والتغيرات الكبرى لاستغلال الفرص وتأمينها وكسب الرهانات الاستراتيجية في جميع المجالات.

❖ الرهانات في المجال الاجتماعي

يرتكز تجسيد الدور الاجتماعي للدولة على رسم سياسات اجتماعية محورها المواطن وتضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع فئات المجتمع وتنمية الرأس المال البشري، وذلك من خلال تحسين جودة منظومة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني وتحسين التشغيل وتوفير الشغل اللائق وإرساء منظومة صحية شاملة والعمل على العناية بالشباب وتعزيز قدراته ودعم مبادراته فضلاً عن النهوض بالقطاع الثقافي ودعم الإشعاع الحضاري لتونس.

وترتبط الرهانات المستقبلية في هذا المجال بتحقيق الإدماج الاجتماعي من خلال مزيد الإحاطة بالفئات الضعيفة والهشة والعناية بالأسرة والأطفال وكبار السنّ وحاملي الإعاقة وترسيخ المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة، فضلاً عن الارتقاء بمنظومة التغطية الاجتماعية وضمان حماية أفضل للعمال ودعم الإدماج الاقتصادي والمالي.

وسيسهم النهوض بالشركات الأهلية ودعم المبادرة الجماعية في فتح الآفاق لعديد الفئات وفي تعزيز مجهود إحداث مواطن الشغل فضلاً عن دعم التنمية المحلية والجهوية والإقليمية.

❖ الرهانات في المجال الاقتصادي

تُشكل استعادة نسق النموّ الاقتصادي وتطوير هيكلية الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته ودمجه في سلاسل القيمة العالمية وإتاحة آفاق أرحب لتشغيل الكفاءات وتنمية الصادرات، رهانا محوريا للسياسات الاقتصادية والمالية للفترة القادمة. ويستدعي هذا الرهان خاصة اعتماد الإصلاحات الضرورية للنهوض بالمبادرة والاستثمار الخاص الوطني والأجنبي في إطار

التكامل البناء بين القطاع العمومي والقطاع الخاص واستحثاث نسق تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية، وإحكام توظيف منظومات الإنتاج واستغلال الميزات التفاضلية المتاحة محليا وجهويا وإقليميا.

ويستند ترفيع نسق النمو الاقتصادي وتوفير مقومات استقطاب الاستثمار في الأنشطة الواعدة ودعم مجهود التصدير كقاطرة للاندماج في سلاسل القيمة والنفاذ لأسواق جديدة خاصة إلى مزيد النهوض بمقومات مناخ الأعمال بمختلف جوانبه مع إيلاء كل العناية لتطوير البنية التحتية وخدمات النقل واللوجستية وتهيئة المناطق الصناعية والخدماتية لاستقطاب المستثمرين وإلى توظيف التطورات التكنولوجية العالمية وإرساء بيئة تكنولوجية داعمة للتحوّل الرقمي ودافعة للتجديد والابتكار. كما يمثل دعم منظومة الأقطاب التكنولوجية ومراكز البحث ومنظومة المؤسسات الناشئة والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية وتعزيز مساهمة التونسيين بالخارج في الاقتصاد الوطني من خلال تحويلاتهم المالية واستثماراتهم، روافد مهمة للمسار التنموي.

وتستدعي المرحلة تكريس قواعد المنافسة الشريفة ومحاربة الاحتكار والفساد فضلا عن إيجاد السبل الكفيلة بمجابهة الاقتصاد غير المنظم بما يساهم في بناء الثقة بين الفاعلين وفي توفير بيئة اقتصادية سليمة وشفافة للاستثمار والمبادرة.

ويُعدّ كسب رهان الأمن الغذائي محورا رئيسيا للسياسات الاقتصادية بما يستتبعه من مجهود استثماري هام لتعبئة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية وتطوير أنماط الإنتاج الفلاحي فضلا عن توظيف التكنولوجيات الحديثة ومساندة صغار الفلاحين.

وتفرض التحوّلات المتسارعة تطوير قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود وتعزيز استدامة واستقرار المالية العمومية على المدى المتوسط والطويل مع العمل على الضبط الدقيق لأولويات الإنفاق العام والاستخدام الفعال للموارد المالية وكذلك حسن إدارة المخاطر المرتبطة بالإكراهات المناخية والحدّ من تأثيراتها.

ومن متطلّبات دفع التنمية للمرحلة القادمة تطوير أطر الشراكة والتعاون الاقتصادي والمالي مع الخارج وتنويع مصادره ومجالاته وفقا للتوجهات والأولويات المرسومة وطنيا وعلى قاعدة المصلحة المشتركة واحترام السيادة الوطنية وكذلك استغلال الفرص المتاحة لجلب الاستثمار الخارجي وتعبئة الموارد المالية المناسبة إلى جانب تطوير آليات التعاون عبر الحدود.

كما يعدّ تطوير أداء المؤسسات العمومية وتحسين حوكمتها من أبرز الرهانات الإستراتيجية التي من شأنها أن تسهم في دعم مسار خلق الثروة ودفع التنمية.

❖ رهانات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية

يُعدّ دفع الحركة الاقتصادية على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي رهانا أساسيا للعمل التنموي خلال المرحلة القادمة والذي يقتضي ضبط مقاربات جديدة قوامها تحسين جاذبية الجهات للاستثمار وتسهيل إنجاز المشاريع في مختلف الأنشطة خاصة منها الموجهة نحو توظيف منظومات الإنتاج والموارد والميزات التفاضلية محليا وجهويا وإقليميا بما يدعم خلق أقطاب اقتصادية وتوفير فرص العمل وتحسين مستويات الدخل.

ويقتضي كسب هذا الرهان أيضا إيلاء العناية اللازمة لتنمية المناطق الحدودية مع التركيز على تطوير المعابر الحدودية وبعث المناطق اللوجستية وإدماج ذلك ضمن مشاريع مشتركة مع دول الجوار والفضاءات الإفريقية.

كما يكمن رهان المقاربة التنموية في تحسين ظروف العيش بتوفير المرافق والخدمات العمومية بالمناطق الأقل تنمية وإحكام توظيف المجال الترابي وحوكمة التوسع العمراني بالمدن والأرياف وتعزيز قدرة المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم على إقتراح برامج ومشاريع مخططات تنمية ونجاعة تنفيذها فضلا عن اعتماد مقاربات مجددة لمعالجة الإشكاليات الخصوصية وخلق رافعات حقيقية من أجل تنمية دامجة وشاملة وعادلة.

❖ الرهانات في المجال المؤسسي والتشريعي

تتمثل هذه الرهانات في الارتقاء بأداء الهياكل العمومية وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وتحقيق فاعليتها لدفع حركة التنمية وتحرير المبادرة وتسهيل ممارسة الأنشطة الاقتصادية.

كما يستند كسب رهانات دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى محاربة الفساد في مختلف المستويات وتكريس الثورة التشريعية ورقمنة الخدمات العمومية والارتقاء بجودة إسداؤها لفائدة المواطنين والفاعلين الاقتصاديين بما يعزز شفافية المعاملات الإدارية.

❖ الرهانات في المجال البيئي

تكتسي العناية بالجانب البيئي أهمية فائقة في ظل تزايد أثر الظواهر المناخية والتأثيرات على البيئة مما يستوجب العمل على تجسيم التعهدات الوطنية والدولية الطوعية واستراتيجيات وبرامج التحكم في انبعاث الكربون والانتقال الطاقوي والإيكولوجي.

وسيُسهم تسريع نسق التحوّل الطاقوي من خلال إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة والنهوض بالاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري في توفير مقومات جديدة لتحسين التنافسية وخلق الثروة في عديد المناطق.

كما تستدعي المرحلة القادمة تطوير البنية الأساسية والمرافق الخُصوصية لإحكام التوقّي من التأثيرات البيئية والحدّ من التلوّث بكافة أنواعه وذلك من خلال تحديث منظومة التصرف في النفايات ومعالجتها وتوفير خدمات التطهير وتنمين المياه المعالجة مع تأهيل المؤسسات المعنية بهذا المجال، فضلاً عن مواصلة العناية بحماية وتهيئة الشريط الساحلي والتصدي لظواهر الانجراف والتصحر وتملّح الموارد المائية.

2. منهجية إعداد مخطط التنمية 2030-2026

يستند إعداد مخطط التنمية 2030-2026 إلى منهجية التخطيط التصاعدي انطلاقاً من المحلي إلى الجهوي ثمّ الإقليمي فالوطني بما يجسّد الدور المحوري للمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم التي تتداول على التوالي في مقترحات مشاريع مخططات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية مع العمل على تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل بما يضمن التوازن بين الجهات والأقاليم في إطار وحدة الدولة.

ويتم إعداد مخطط التنمية 2030-2026 وفقاً لبرنامج الإعداد المبينة بالفقرة 3-1 من هذا المنشور وطبقاً للمراحل التالية:

- **على المستوى المحلي**، تتداول المجالس المحلية في مقترحات مشاريع مخططات التنمية المحلية وتعمل على التأليف بينها وتحيل تقاريرها التأليفية إلى المجلس الجهوي مرجع النظر.
- **على المستوى الجهوي**، تتداول المجالس الجهوية في مقترحات مشاريع مخططات التنمية الجهوية وتعمل على التأليف بينها وبين مقترحات مشاريع مخططات التنمية المحلية. وتحيل تقاريرها التأليفية إلى مجلس الإقليم مرجع النظر.
- **على مستوى الأقاليم**، تتداول مجالس الأقاليم بدورها في مقترحات مشاريع مخططات التنمية الإقليمية وتعمل على التأليف بينها وبين مقترحات مشاريع مخططات التنمية الجهوية. وتحيل تقاريرها التأليفية إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط لاعتمادها في بلورة مشروع مخطط التنمية 2030-2026.
- وتعمل المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم على تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل.
- **على المستوى الوطني**، تتولى وزارة الاقتصاد والتخطيط ما يلي:
 - تأمين تناسق الأولويات والأهداف ومضمون السياسات والبرامج والمشاريع العمومية.
 - تنظيم أعمال التأليف والمقاربة مع كل الوزارات والهيئات المعنية.
 - بلورة مشروع مخطط التنمية 2030-2026 وإحالة إلى المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب بعد التداول في شأنه بمجلس الوزراء.

وتتضمن مقترحات مشاريع مخططات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية خاصة العناصر التالية:

- تشخيص وتقييم الوضع التنموي.
- دراسة التحديات والإشكاليات وتحديد الفرص المتاحة.
- ضبط الأولويات والأهداف التنموية وتقديم مقترحات البرامج والمشاريع.
- تقديم جذاذات البرامج والمشاريع وترتيبها حسب الأولوية.

ويتعين على كل الوزارات والهيكل العمومية المعنية المساهمة في أعمال إعداد المخطط وتوفير كل المعطيات الضرورية والتقارير اللازمة وفق الدليل المعد من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ويجسّم مسار إعداد مخطط التنمية 2026-2030 جملة من القواعد الأساسية والتي تشمل بالخصوص:

- تكريس البعد المحلي والجهوي والإقليمي عبر الانطلاق من خصوصيات المعتمدية والجهة والإقليم لتحديد الإمكانيات والفرص المتاحة والمنظومات ذات الأثر والقيمة المضافة بما يدعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والتكامل بين الجهات.
- الإدماج الاقتصادي والاجتماعي عبر رسم المقترحات وفق حاجيات جميع الفئات،
- تجسيد المنهج التشاركي لضمان إثراء المقاربات الجديدة المقترحة وتمكّك الأولويات والأهداف المرسومة وضمان المقبولية المجتمعية وحسن الإنجاز.
- الاستشراف من خلال تحليل التحولات والتغيرات على المدى المتوسط والبعيد لإحكام التخطيط.
- التكامل والشمولية من خلال الأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.
- التناسق والفاعلية والنجاعة وذلك من خلال بلورة السياسات والبرامج على المستوى المحلي والجهوي والأقاليم والوطني حسب الأولويات وقابلية الإنجاز.
- الاستدامة المالية وضمان الجدوى للمشاريع المزمع إنجازها باعتماد الدراسات الضرورية المسبقة.
- المرونة والتكيف بما يتيح استجابة المخطط للتطورات والتغيرات الطارئة.
- حوكمة صياغة المخطط ضمن أطر المسؤولية والشفافية.

3. حوكمة إعداد مخطط التنمية 2026-2030

1.3 رزنامة إعداد مخطط التنمية 2026 - 2030

يتم إعداد مخطط التنمية 2026-2030 بما في ذلك إعداد مقترحات مشاريع مخططات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية والمخطط الوطني للتنمية 2026-2030 خلال مدة ثمانية (08) أشهر ابتداء من تاريخ صدور هذا المنشور ووفقا للرزنامة التالية:

- إعداد مقترحات مشاريع مخططات التنمية المحلية: شهران (02) ابتداء من تاريخ صدور هذا المنشور.
- إعداد مقترحات مشاريع مخططات التنمية الجهوية: ثلاث أشهر (03) ابتداء من تاريخ صدور هذا المنشور.
- إعداد مقترحات مشاريع مخططات التنمية الإقليمية: أربع أشهر (04) ابتداء من تاريخ صدور هذا المنشور.
- وعلى المستوى الوطني وخلال فترة ثمانية (08) أشهر ابتداء من تاريخ صدور هذا المنشور، تؤمن وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتنسيق مع كل الوزارات والهيئات العمومية المعنية المرافقة والمساندة الفنية للمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم في أعمالها المتعلقة بإعداد مشاريع مخططات التنمية، وتعمل على التأليف والمقاربة بين مقترحات المجالس والأعمال على المستوى الوطني وصياغة وثيقة مخطط التنمية 2026-2030.

2.3 المرافقة

ترافق وزارة الاقتصاد والتخطيط وكل الوزارات والهيئات العمومية المعنية، المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم في مسار إعداد مقترحات مشاريع مخططات التنمية وتوفير لها المساندة الفنية والوسائل الضرورية لذلك. كما تسعى إلى توفير آليات ووسائل العمل المناسبة لأعضاء المجالس من ذوي الإعاقة. وتشمل هذه المرافقة بالخصوص:

- موافاة المجالس، من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط، بأدلة توضيحية حول منهجية ومراحل إعداد مقترحات مشاريع مخططات التنمية في إطار مساندة فنية لها.
- تنفيذ برنامج تكوين موحّد من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط لفائدة المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم والوزارات والهيئات العمومية المعنية.
- وضع الدراسات والتقارير والإحصائيات المتاحة على ذمة المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم لتسهيل مهامها وتقديم المساندة الفنية اللازمة لها من قبل ممثلي كل الوزارات والهيئات العمومية المعنية.

3.3. منظومة المتابعة والتقييم

يتمّ التنصيص ضمن مخطط التنمية 2026-2030 على مؤشرات أداء رئيسية لتأمين متابعة تنفيذه وتقييمه. وتتولّى وزارة الاقتصاد والتخطيط، بالتنسيق مع كل الجهات المعنية، إعداد تقييم نصف مرحلي لتنفيذ مخطط التنمية 2026-2030 وتقارير سنوية للمتابعة يتم عرضها في إطار مجالس وزارية.

ونظرا لأهمية الموضوع، المرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء الهيكل والولاية التقيد بمقتضيات هذا المنشور واحترام كل ما جاء برزنامة إعداد مخطط التنمية 2026-2030 واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقه ووضعه حيز التنفيذ.

رئيسة الحكومة



سارة الزعفراني الزننري